التقى أبناء مديريتي عيال سريح وريدة بمحافظة عمران..

رئيس الجمهورية: الطريق إلى السلطة لن يكون إلا عبر صناديق الاقتراع

زمن الوصاية ولى.. والشعب يحكم نفسه ويعبر عن إرادته الحرة

رئيس الجمهورية يلقي كلمة خلال لقائه بأبناء مديريتي عيال سريح وريدة

جانب من الحضور

الحاضرون يؤكدون رفضهم كل أشكال الفوضى والفتن

خلال تسليم رئيس الجمهورية وثيقة العهد والوفاء

صنعاء/ سبأ:

التقى فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس مع الإخوة المشايخ والشخصيات الاجتماعية والقيادات الحزبية والشبابية وأعضاء المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني في مديريتي عيال سريح وريدة بمحافظة عمران .

وجرى مناقشة العديد من القضايا والتطورات التي تهم الوطن في المرحلة الراهنة بالإضافة إلى القضايا والموضوعات التي تهم المواطنين في مديريتي عيال سريح وريدة .

وقد تحدث عدد من الإخوة الحضور حيث عبروا عن تأييدهم لمبادرة فخامة الأخ رئيس الجمهورية من أجل الحوار للإصلاحات.. مشيرين إلى أنها مبادرة اتسمت بالحكمة والعقل وهي ليست بغريبة على فخامته والذي قدم في الماضي العديد من المبادرات لإصلاح أوضاع البلاد وترسيخ الوحدة والديمقراطية وبناء يمن الحضارة والتقدم والنهضة.. مؤكدين أن من يقومون بزرع الفتنة وإثارة القلاقل ويعملون من زوايا أخرى واهمون.

ولفتوا إلى أن الطريق إلى السلطة لن يكون عبر الفوضى والتخريب والفتن بل عن طريق صناديق الاقتراع..موضحين أن اليمن تتطلع إلى الأمن والاستقرار وترفض وصاية أي أحد على أي من أبناء الوطن أو أي جزء فيه.

وأشاروا إلى أن من يشاهرون بالأموال للتخريب وإثارة الفتن نقول لهم عودوا إلى حظيرة الشعب وإلى حظيرة قائد الوطن والتحلي بالصبر والحكمة..مؤكدين وقوفهم إلى جانب الوطن وقيادته وعدم إعطاء فرصة لمن يريدون الإضرار بالوطن ووحدته والتصدي بحزم لمواجهة كافة التحديات، فالوطن عزيز و الوحدة غالية والبناء والتقدم هو السبيل نحو الغد المشرق وسيقف الجميع جنبا إلى جنب من أجل حاضر ومستقبل أفضل.

وأكدوا رفضهم كل أشكال الفوضى والفتن ..موضحين أن لشعبنا واقعه وخصوصياته وتجاربه الخاصة به وهو شعب أبي وحر لا يقبل الوصاية على أية أحد أو الظلم أو استلاب إرادته تحت أي مسمى ولن يكون مزرعة تابعة لأحد.

كما أكدوا ضرورة احترام الجميع لإرادة الشعب المعبر عنها عبر صناديق الاقتراع والعمل في ظل الدستور والقانون وشريعة الله،مجددين وقوفهم إلى جانب فخامة الأخ الرئيس في جهوده من أجل تحقيق النهضة للوطن وصيانة كل المكتسبات والانجازات التي تحققت لأبناء الشعب في ظل قيادته وراية الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية، وأنهم سيقفون صفاً واحداً ضد دعاة التخريب والفوضى والخارجين على النظام والقانون أو المتعالين عليه .. مشيرين إلى ما تحقق في مديريتي عيال سريح وريدة من إنجازات ومشاريع خدمية وإنمائية لا ينكرها إلا أصحاب النظارات السوداء ومن في قلوبهم مرض.

وعبروا عن تطلعهم إلى تحقيق المزيد بما يلبي الاحتياجات وينهض بمستوى حياة المواطنين في المديريتين.

وقد تحدث فخامة الأخ رئيس الجمهورية حيث رحب بالإخوة الحضور من أبناء مديرتي عيال سريح وريدة .

وقال:«نعبر عن شكرنا وتقديرنا لكل من استمعنا إليه من كلمات جميلة وأحاديث ومواقف ومشاعر صادقة، وهذا ليس بغريب على أبناء عيال سريح الذين لهم مواقف وطنية مشرفة في سبيل الثورة و الجمهورية والوحدة وقدموا قوافل من الشهداء».

وأكد أنه سوف يأخذ بعين الاعتبار كل ما عبر عنه الإخوة المتحدثون من أبناء مديريتي عيال سريح وريدة من احتياجات للمشاريع التنموية والخدمية وإدراجها ضمن خطط الجهات المعنية واعتماداتها ..مؤكداً أهمية الدور الذي تضطلع به المجالس المحلية في متابعة تنفيذ المشاريع والتخطيط وعدالة توزيعها بحسب الاحتياج والكثافة السكانية .

وقال «نحن نثمن مجيئكم حالياً ووقوفكم إلى جانب الوطن وشرعيته الدستورية وما من شك فإن ما يواجهه الوطن من تحديات يرتبط بتلك التحديات التي تواجهها المنطقة عموماً وهي تستدعي تضافر كافة الجهود الوطنية من أجل مجابهة تلك التحديات ومحاولة إغراق الوطن في الفوضى والاضطراب وهناك مخططات وأجندات معروفة تريد لهذه الفوضى أن تعم وأن يطال الخراب كل مكان.

وأضاف :«لقد اختار شعبنا الديمقراطية نهجاً حضارياً عن قناعة وإيمان بأنها السبيل الأمثل للبناء وصنع التقدم للوطن، والديمقراطية هي ثمرة ذلك النضال الطويل الذي خاضه شعبنا من أجل الحرية وفجر ثورته وضحى في سبيلها من أجل أن ينال الحرية التي ينعم بها اليوم كل مواطن يمني بعيداً عن تكميم الأفواه والاضطهاد أو الحجر على الرأي مهما كان وشعبنا اليوم هو المالك لإرادته التي يعبر عنها بكل حرية وشفافية في صناديق الاقتراع لاختيار من يمثله في المؤسسات الدستورية ومن يعبر عن إرادته ويترجم تطلعاته، وشعبنا يصنع كل يوم التغيير في واقعه عبر ممارسته للديمقراطية وتطلعات التغيير لابد أن تقترن بتحقيق الأفضل لا الارتداد نحو الأسوأ الذي تجاوزه شعبنا بالثورة والوحدة والديمقراطية».

وتابع فخامته قائلا «إن من فشلوا في تحقيق أي إنجاز عبر تاريخهم هم من يحاولون إهالة التراب على كل انجاز تحقق في الوطن ويعملون وفق أجندات خاصة لتخريب كل شيء وتمزيق الوطن ولا يهمهم في ذلك شيئا، ولهذا نراهم يروجون لثقافة الكراهية والبغضاء وللعنصرية والمناطقية والنفخ في كير الفتن ومحاولة نشر الفوضى والتخريب لاعتقادهم بأن ذلك هو الطريق الذي يحقق لهم أحلامهم ومطامعهم غير مدركين أن شعبنا شب عن الطوق وهو على درجة كبيرة من الوعي ويدرك أين هي مصالحه وكيف يدافع عنها وكيف يصون الوطن من المغامرات الطائشة ويرد كيد من يريدون للوطن شرا إلى نحورهم».

وأكد أن الطريق إلى السلطة لن يكون إلا عبر صناديق الاقتراع والتبادل السلمي لها وفقا لإرادة الشعب المعبر عنها في الانتخابات وفي ظل الديمقراطية فليتنافس المتنافسون.

كما أكد فخامة الأخ الرئيس أنه ليس لأي شخص أو جهة إدعاء الوصاية على الشعب أو الوطن فزمن الوصاية قد ولى والشعب يحكم نفسه ويعبر عن إرادته الحرة عبر من يختارهم بالانتخاب ممثلين له في المؤسسات الدستورية سواء الرئاسة أو السلطة التشريعية أو السلطة المحلية .. مشددا أهمية تضافر جهود الجميع وبخاصة في هذه المرحلة لمواجهة كافة التحديات التي تواجه الوطن وبما يصون أمنه واستقراره ووحدته وثوابته الوطنية ومكتسباته .. متمنيا للجميع التوفيق والنجاح.

حضر اللقاء نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد العليمي ومحافظ عمران كهلان مجاهد أبو شوارب ووكيلا محافظة عمران يحيى داحش عليان وصالح أبو عوجاء والوكيل المساعد للمحافظة سالم باعوضة وعضو مجلس النواب ناجي منصور وعضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام مجاهد القهالي.

في اجتماع مشترك لهيئة مكافحة الفساد وجهاز الرقابة والمحاسبة

مناقشة آليات تفعيل التنسيق بين التبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالفساد

من أعمال الاجتماع المشترك لهيئة مكافحة الفساد وجهاز الرقابة والمحاسبة

صنعاء/ سبأ:

ناقش اجتماع مشترك للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة المحاسبة، آليات تفعيل التنسيق بينهما لتبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بقضايا الفساد.

وتطرق الاجتماع برئاسة رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المهندس احمد محمد الآنسي ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الدكتور عبدالله السنفي إلى توجيهات فخامة رئيس الجمهورية بشأن تفعيل دور الجهات الرقابية في مكافحة الفساد وما تمثله تلك التوجيهات من دعم لتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة.

وأكد الاجتماع أهمية تعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية والحد من الفساد، وتشكيل لجان مشتركة من الهيئة والجهاز لدراسة النظم والتشريعات بما يكفل إزالة أي تعارض أو تداخل فيما بينها بما في ذلك القوانين التي تعيق عملية مكافحة الفساد ومنها القانون رقم (6) لسنة 1995 بشأن إجراءات اتهام ومحاكمة شاغلي الوظائف العليا للدولة .

كما تم التأكيد على أهمية المتابعة المتواصلة لتنفيذ ما تم مناقشته في هذا الاجتماع، وكذا عقد لقاءات دورية وتشكيل لجان مشتركة للمتابعة والتنسيق، واستكمال الترتيبات لعقد اللقاء التشاوري الثامن بين أطراف المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد.

وفي الاجتماع أكد رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد أن الاجتماع يهدف إلى تعزيز الجهود المشتركة لمكافحة الفساد والوقاية منه.. مستعرضا الجهود التي تقوم بها الهيئة في إطار المسؤوليات الملقاة على عاتقها.

وأشار إلى الدور التكاملي لكل من الهيئة والجهاز في مجال مكافحة الفساد.. مؤكدا أن مكافحة الفساد تتطلب جهدا جماعيا تشارك فيه كل الجهات الرقابية المعنية بحماية المال العام.

فيما أكد رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أهمية توفر الإرادة السياسية الجادة في مجال مكافحة الفساد.. معتبرا الاجتماع فرصة للتشاور في اتجاه تطوير علاقات وآليات العمل بين الجهاز والهيئة وكذا تقييم آليات التنسيق ومجالات التعاون القائمة ورصد المعوقات بما يضمن تعظيم نتائج التنسيق.

وقال «إن رؤية الجهاز تتمثل في إيجاد علاقات عمل متميزة بين الجهاز والهيئة تضمن بقدر عال من الكفاءة والفاعلية تضييق الخناق على الفساد والكشف عن ممارسته والمسؤولين عنه بما يحقق أهداف طرفي هذه العلاقة».

وأضاف «إننا نتفق جميعا على أن تحقيق هذه الرؤية تتطلب تدابير واضحة وآليات عمل معتمدة تستند إلى قانوني الجهاز والهيئة وتلبي متطلبات الطرفين دون تداخل الاختصاصات أو تعارض في متطلبات الاستقلالية لكليهما».

وأشار إلى أن الفترة الماضية شهدت تطورا ملحوظا في مجالات التعاون بين الجهاز والهيئة حيث بلغ عدد التقارير الرقابية المرسلة من الجهاز إلى الهيئة 200 تقرير، فضلا عن رفد الهيئة بعدد من الكوادر المؤهلة بالجهاز وكذا عقد العديد من الندوات وورش العمل والمشاركة في المؤتمرات الدولية والإقليمية.

تضمنت إطلاق تشبيك (النزاهة)

اختتام دورة التدريب على مبادئ الرقابة وتقييم الأداء في صنعاء

صنعاء/ 14 أكتوبر:

اختتمت أمس في صنعاء فعالية الدورة التدريبية على آليات وأساليب المتابعة والرقابة على المشاريع الخدمية والتنموية والأداء الانتخابي التي ينظمها مركز الشفافية للدراسات والبحوث بالتعاون مع الصندوق الكندي لدعم المبادرات المحلية وبالتنسيق مع وزارة الإدارة المحلية وبمشاركة 20 من أعضاء المجالس المحلية بعدد من مديريات أمانة العاصمة وإعلاميين وممثلي منظمات المجتمع المدني.

الدورة التي عقدت تحت شعار«معاً لتأصيل مبادئ الشفافية وقيم النزاهة والمساءلة» واستمرت على مدى 3 أيام تأتي بحسب الأستاذة الهام عبدالوهاب رئيسة مركز الشفافية ضمن برنامج «مشروع النزاهة» الذي ينفذه المركز ويعد الأول من نوعه بهدف تنشيط أداء المجالس المحلية وإرساء مداميك الشراكة والمناصرة وتعزيز الثقة في التعامل بينها و الشعب ومنظمات العمل المدني من خلال تعلم العديد من القواعد الأساسية والمبادئ في الرقابة وتقييم الأداء والتدرب على العمل المنظم ووضع الخطوات على الطرق الصحيحة في مواجهة غول الفساد وتحقيق التنمية المنشودة.

وأضافت عبد الوهاب أن المجتمع الدولي الحالي يحرص على الشراكة والتشبيك والتوأمة في مشاريع العمل المدني لما لذلك من أهمية ، وان المشروع حرص على تحقيق تلك الشراكة في عمله عبر استهداف الدورة لأطراف ثلاثة هي المجالس المحلية ومؤسسات العمل المدني والإعلاميين .

من جانبه أوضح مدير المشروع د. احمد سنان أن الدورة عملت في اتجاهين الأول حول الرقابة والرصد والمتابعة للمشاريع التنموية والثاني ركز على الرقابة الانتخابية والأداء الانتخابي.

في حين أكد كلٌ من ايفان ماكنتوش مسؤول الصندوق الكندي لدعم المبادرات المحلية في اليمن ومراد الظافر المدير التنفيذي للمعهد الديمقراطي الأمريكي في اليمن أهمية الدورة خاصة في بلد كاليمن يعد بحسب تعبيرهما مثالاً ديمقراطياً متقدماً في المنطقة داعيين المشاركين إلى الاستفادة منها والخروج بتشبيك يخدم التنمية.

وفي ختام الدورة تم إطلاق تشبيك «النزاهة» الذي ضم ممثلين من المجالس المحلية والصحافة والمنظمات المدنية.

درب في الدورة الخبير اليمني نبيل عبدالحفيظ ماجد المدير التنفيذي للمنتدى الاجتماعي الديمقراطي ورئيس تحالف منظمات المجتمع المدني للشفافية ومكافحة الفساد.

يشار إلى أن مركز الشفافية للدراسات والبحوث هو منظمة حقوقية تنموية بحثية مستقلة تأسست عام 2009م بترخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتعنى بقضايا التنمية بمختلف مجالاتها وإرساء وتعزيز مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والشفافية والنزاهة والحكم الرشيد والتشبيك المدني بغرض مكافحة الفساد والقضاء عليه وتحقيق الإصلاحات المطلوبة.